

تعقيب عن بحث (التنمية البشرية والمرأة)

الأستاذ المساعد الدكتورة أميرة جابر هاشم

قسم التربية وعلم النفس

كلية التربية / جامعة الكوفة

أعداء الإسلام انطلقوا في دراسة واقع المرأة في الإسلام من التطبيقات، والتطبيقات قد تختلف عن النظرية، علماً إن القانون الإسلامي يساوي الذكر مع الأنثى وهي مساواة حقيقية لأنها تراعي الفروق الطبيعية عند وضعهم أمام القانون.

ولضمان مشاركة المرأة في التنمية البشرية بكافة المجالات يتطلب العمل بالأمور التالية:
أولاً:- الإيمان والتطبيق بحق المرأة في التعليم، القضاء على الأمية، والتركيز على التعليم المستمر لأن المعرفة مكونة من مكونات التنمية البشرية.
ثانياً:- توعية الرجل توعية دينية واقتصادية وسياسية واجتماعية بضرورة مشاركة المرأة في التنمية مع الرجل كمشارك ومكمل وليس كمنافس له.

ومن الضروري إن يتجسد دور المرأة للمشاركة في التنمية البشرية في مختلف الجوانب ولا سيما الاقتصادية والسياسية والأمنية وكما يلي:-
أولاً:- الجانب الاقتصادي :-

- أ - تقليل نسبة البطالة بين صفوف النساء.
- ب - زيادة مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية كافة.
- ج - إعادة النظر في بعض قوانين العمل للمرأة في بعض مؤسسات الدولة الاقتصادية والقطاع الخاص.

عملية التنمية البشرية تحتاج إلى تسخير كل الطاقات المادية والبشرية، ولعل أهم عملية استثمارية تقوم بها أي دولة نامية على الأخص هي تنمية مواردها البشرية.

وعملية التنمية عملية متكاملة تهدف للارتقاء بالعنصر البشري دون تمييز بين فئاته لذلك ينبغي إن تستوعب في خططها كل فئات المجتمع ومن بين هذه الفئات المرأة.

ولا نبالغ إذا ما قلنا بأن المرأة في وطننا العربي هي أكثر الطاقات المهمشة في عملية التنمية، وظلت النظرة الأكثر انتشاراً هي تلك التي تنظر إلى المرأة بوصفها كائن لا يصلح سوى لإنتاج الخام البشري، ولا سيما في العراق وبسبب الوضع الأمني الحالي وتفشي المحاصصة والمحسوبية والفساد الإداري، استخدمت المرأة كأداة لتكملة نصاب التشكيلات السياسية ودعاية اجتماعية، مما اثر سلباً على حقوق المرأة.

وعلى الرغم من التطورات الحاصلة في العالم ودخول التكنولوجيا، فلا زالت المرأة تعاني من أكبر معوقات مشاركتها في التنمية البشرية، ألا وهي العادات والتقاليد الجاهلية المتخلفة، التي يرفضها الإسلام جملة وتفصيلاً، والتي استغلها أعداء الإسلام لإعداد بحملة ضده فيما يتعلق بحقوق المرأة، لان

ثانياً:- الجانب السياسي:-

بناء سياسة عامة ووطنية حقيقية للنهوض بالوضع

السياسي للمرأة من خلال:-

أ - مشاركة المرأة بصورة فعالة وصادقة في اتخاذ القرار السياسي.

ب - مشاركة المرأة في إعادة صياغة الدستور ولا سيما ما يتعلق بالأحوال الشخصية.

ج- إعطاء المرأة الحرية في تأسيس المنظمات المدنية والسياسية.

د- تأهيل المرأة لاستلام المناصب الإدارية والقيادية العليا في مؤسسات الدولة.

ثالثاً:- الجانب الأمني:-

التأكيد على دور المرأة في التوعية الأمنية والعنف

والإرهاب، باعتبار لا تنمية بشرية بوجود عنف

وإرهاب، ويتمثل دورها في:-

أ - إحسانها في تربية أبنائها.

ب - الإشراف في اختيار أصدقاء أبنائها، ومعرفة اتجاهاتهم وأفكارهم وكيفية قضاء وقت فراغهم.

ج- إن تكون المرأة قدوة صالحة لأبنائها وفي تعاونها مع رجال الشرطة.

د- إن ترسخ الأم باعتدال في سلوك أبنائها، وان تبعدهم عن أي تطرف.

ومن الجدير بالذكر إن تنمية المرأة

وإعطائها حقوقها يجب إن يكون مدروساً ومنوطاً

بجمل من التمهيد، وفي نفس الوقت لا يعني ذلك

الانفلات الأخلاقي والأدبي بقدر ماهي تنمية لفكر

وعقل المرأة لضمان مشاركتها بصورة فعالة ومؤثرة

لخدمة المجتمع بأكمله.